



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مع تشكيل الحكومة الجديدة، سرعان ما بدأت تبرز إلى العلن الخلافات الجوهرية بين بعض مكونات الحكومة، وخاصة بين محوري المقاومة وحلفائها وبين أخصامها وخاصة القوات اللبنانية، بينما بات واضحاً أن تيار المستقبل وعلى رأسه الرئيس سعد الحريري يريد تحييد نفسه عن بعض المواضيع الخلافية.

وسرعان ما انفجرت الحكومة على صعيد موضوع سوريا وملف مستقبل العلاقة مع دمشق، ما أدى إلى موقف حازم من قبل رئيس الجمهورية ميشال عون كون لبنان لا يستطيع النأي بالنفس عن مليون ونصف مليون نازح سوري يتحمل لبنان أعباءهم ويرغب النظام في سوريا عودتهم. وكان من الطبيعي أن يحصل الخلاف على خلفية زيارة وزير النازحين صالح الغريب لدمشق وكلام وزير الدفاع الياس بوعصب عن المنطقة العازلة شمالي سوريا.

شكل موضوع النازحين القضية الخلافية الأولى بين غالبية تصرّ على إعادتهم طوعياً بغض النظر عن الحل السياسي في سوريا، وأقلية ترفض إعادتهم إلا بعد حسم مصير النظام السوري متذرةً بأن الأمر منوط برغبة دولية.

ويجدر بنا تسجيل بعض النقاط الجوهرية هنا. إن الدول الخارجية الغربية لا تريد أن تستضيف نازحين ولا تسمح للبنان بأن يعيدهم إلى وطنهم، بينما تحمل لبنان عبئاً أكبر من غيره على هذا الصعيد في ظل تركيبة ديموغرافية معقدة ووضع اقتصادي واجتماعي صعب. وإذا قاربنا هذا الموضوع لناحية أن هؤلاء يعدون لاجئين سياسيين، فإن اللجوء السياسي يكون لمضطهدين في أوطانهم وليس للهاربين من ويلات حرب أوقلت أوزارها في معظم مناطق سوريا، وفي الوقت الذي يريد النظام السوري عودتهم، يرفض البعض الانفتاح عليه في انتظار الحل السياسي غير القريب في هذا البلد.

وتكمن المفارقة أن لبنان وسوريا يتعاونان في مجالات كثيرة أمنية واقتصادية وسياسية، وثمة تبادل دبلوماسي بين البلدين، كما أن دولا كثيرة ولا سيما منها الدول الكبرى تتواصل مع الدولة السورية ورئيسها، وقد بدأت دول كانت معادية لسوريا في الانفتاح عليها بضوء أخضر سعودي، ولبنان عليه الالتفات إلى مصلحته على هذا الصعيد، وهذا لا يتعارض مع مبدأ النأي بالنفس والبيان الوزاري، كون مصلحة لبنان تقتضي ذلك، علما أن هذا النأي بالنفس يجب أن يصبح من الماضي إذ إن حكومة الرئيس نجيب ميقاتي التي أقرته في الماضي كانت منقسمة على نفسها بينما لم يكن مسار الأحداث في سوريا واضح كما هو عليه اليوم.

من ناحيته، حاول رئيس الجمهورية أن يرسى في الجلسة الأولى للحكومة بعد نيلها ثقة المجلس النيابي، معادلة تتعلق بعودة النازحين تقوم على أن من يمانع الدخول في تطبيع العلاقات بين لبنان وسوريا لا يريد إعادتهم إلى المناطق التي هجروا منها، لكنه قوبل بموقف متشدد من وزراء القوات، ليدور كباش ينبىء بالمزيد، خاصة وأن ثمة مناصرين لموقف القوات في الحكومة كوزراء التقدمي الاشتراكي، بينما لا يزال وزراء تيار المستقبل يتناغمون مع رئيس الجمهورية في موقفه ولا يتبنون موقف زملائهم في القوات الذين نطقوا بلسانهم. ولا يرغب الحريري في رفع منسوب التوتر رغم أنه ضمنا لا يؤيد ما يذهب إليه عون حول صلاحياته إن لجهة أنه المسؤول عن حماية المصلحة الوطنية للبلد ورسم السياسة العامة للحكومة وهما من صلاحية مجلس الوزراء مجتمعا، إضافة إلى أن الحريري هو من ينطق باسم الحكومة، كما يقول مؤيدون لصلاحيات رئاسة الحكومة.

تقوم وجهة النظر الأخرى، أي معارضي تطبيع العلاقة بين بيروت ودمشق، على أن الدخول في عملية التطبيع لا يهدف إلى تنظيم عودة النازحين وإنما إلى تعويم النظام السوري في ضوء القرار الذي اتخذته بعض الدول العربية بضرورة التريث في إعادة فتح سفاراتها في دمشق، من دون الاعتراف بأن هؤلاء يريدون إبقاء النازحين في لبنان، علما أن وجهة النظر هذه لا تزال متمسكة بأن الرئيس السوري بشار الأسد لا يبدو أنه في وارد إعادتهم في وقت تشهد فيه سوريا

تبدلاً ديموغرافياً. أما عن كيفية عودتهم إلى سوريا، فإن هؤلاء يعتقدون بضرورة التواصل مع المجتمع الدولي لتأمين مناطق آمنة لهم في سوريا على أن يتكفل بتمويل عودتهم. يدّعي هؤلاء حرصهم على النازحين، بينما لا يخفون خطابهم العنصري تجاه النازحين ما يؤكد أن في الأمر رهانا سياسياً على كسب الوقت قدر الإمكان تحت ذريعة اضطهاد من عاد من النازحين في وقت سابق. ولا يتردد هؤلاء في تكرار مقولة أن النظام في سوريا لا يزال يعادي شرائح واسعة من اللبنانيين في ظل استمراره في إدراج الحريري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط وزعيم القوات سمير جعجع على لائحة الإرهاب.

من ناحيته، يبدو أن رئيس الجمهورية، الذي تلقى دعماً غير مسبوق في وضوحه من البطريرك الماروني بشارة الراعي الذي زاره في بعداً مؤيداً، سيضع هذا الملف كأولوية الأولويات في هذه المرحلة، علماً أنه، كالحري، يريد حماية التسوية التي أجراها الجانبان وقاما بحمايتها منذ العام ٢٠١٦، والتي أتت بهما كرئيسين للجمهورية وللحكومة، وهو ما يفسر صمت الحريري عند الكلام الحاد لعون ورفع الجلسة بعد مداخلته في الجلسة الأولى للحكومة حول موضوع النازحين، ما دفع البعض إلى القول أن مجرد صمت الحريري يعني أن أفق العلاقة اللبنانية-السورية في المرحلة المقبلة ستحدده المصلحة الوطنية كما يراها عون نفسه الذي يردد بعض المقربين منه أنه قد يلجأ، إذا اقتضى الأمر، إلى زيارة الأسد نفسه إذا كان الأمر سيساعد في عودة النازحين، أو ربما بعث وزير الخارجية جبران باسيل إلى دمشق لهذه الغاية. يأتي هذا الأمر مع التسجيل أن أوساطاً قريبة من الحريري خرجت بعدها للقول أن نص الدستور واضح لجهة إنفاذ السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء مجتمعاً وهو الذي يرسم السياسة العامة للدولة في كل المجالات.

في هذه الأثناء، اتّضح مرة جديدة أن النزاع الأهم على الساحة المسيحية، والمرتبط دوماً بمعركة رئاسة الجمهورية، سيكون بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية. إذ كان لافتاً الموقف الذي عبر عنه عون وما نقل عنه حول قتاله ضد السوريين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، وعن ان

القوات اللبنانية قصفته فيما كان في طريقه إلى مقر السفارة الفرنسية للجوء إليها نتيجة الهجوم السوري عليه، ما دل على انعدام الثقة بين عون وجعجع، الأمر المرشح للاستمرار طويلا في ظل حرب وجود بين التيار والقوات لم تتفع معها المصالحة بين الجانبين، خاصة بعد اتهامات التيار للقوات بمحاربتة في الحكومة وصولا الى "مصالحة" جعجع مع زعيم تيار المردة سليمان فرنجية. يأتي كل ذلك مع العلم ان ثمة وساطات عملت على تقليل الفجوة بين الجانبين باءت بالفشل.

لكن في نظرة عامة لمسار الأمور الحكومية في الفترة المقبلة، ثمة تفاؤل حيال مستقبل العمل الحكومي، خاصة وان لدى الحكومة أجندة عمل مطلوبة منها بإلحاح لمقاربة الملفات الحيوية، وهو ما أكدت عليه الحكومة في بيانها الوزاري الذي عنونته بالسعي الى العمل المنتج وتحديد الفساد، العدو رقم واحد للجميع، على ان يتم الإعداد السريع لموازنة العام ٢٠١٩، في ظل التحضيرات التي يجري استكمالها لملاقاة تقديمات مؤتمر سيدر في فترة زمنية غير بعيدة، علما ان ثمة رسدا خارجيا للحكومة من قبل الأسرة الدولية من أجل تبين وسائل ترجمة تعهدات الحكومة والشروع في تنفيذ المشاريع الحيوية التي يحتاج اليها لبنان.

مؤتمر وارسو.. ولبنان

إستقطب مؤتمر وارسو الذي عقد بضغط من الولايات المتحدة قبل فترة، الانظار، وكان محاولة أميركية، ليست جديدة، لإعادة تركيب الشرق الأوسط في الوقت الذي تعتبر فيه واشنطن ان العرب هم في اكثر فتراتهم ضعفا، بينما تتحول إيران الى العدو بالنسبة الى كثيرين بعد ان كانت إسرائيل هي الخطر الاكبر طيلة عقود.

كان مؤملا، حسب واشنطن، أن يؤسس المؤتمر لوضع قطار الشرق الأوسط على سكة الاصطفافات الجديدة والعناوين العريضة، وهو قصد اولا الى محاصرة إيران ومن ثم الى التأسيس لوضع ما يسمى بصفقة القرن على السكة، أي بمعنى آخر تصفية القضية الفلسطينية في شكل نهائي.

لكن سرعان ما تبين أن المؤتمر بدا عقيماً بعد أن تم التراجع سريعاً عن إقامة حشد دولي واسع وبرعاية أميركية كبيرة لإنشاء تحالف ضد إيران، بينما مررت إسرائيل أكثر من رسالة حربية في سوريا في سبيل الضغط على المؤتمر وإظهارها ممتلئة لزام الأمور.

وكان لافتاً أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو والقادة الاسرائيليين قد أعلنوا أكثر من مرة عن إقامة علاقات وشبه أحلاف مع الدول العربية، حتى أنهم اجملوا لبنان ضمناً معها، ومن ثم أعلن نتنياهو انتصاره عبر مشاركته جنباً إلى جنب مع دول عربية في وارسو ليعين نفسه قائداً في محور عربي في مواجهة محور آخر هو إيراني، وهو ما سيسهل عليه تمرير التسوية الظالمة مع الفلسطينيين، لا بل إنهاء قضيتهم.

ومن المؤسف أن ما يساعد حكومة العدو على ذلك هو اعتبار قادة عرب ونخبة موالية لهم إيران التهديد الرئيسي لأنظمة البلدان العربية السنية، ما قلص المسافة مع إسرائيل التي أضحت بمثابة الحليف الاستراتيجي، في ظل تصاعد مخاطر التنظيمات الإسلامية المتطرفة داخل هذه الدول التي وصل إليها جيل جديد من القادة العرب ورثوا الحكم عن آبائهم ويريدون التنصل من القضية الفلسطينية، ما دفع هذه الأنظمة الحاكمة إلى التركيز على مشكلاتها الداخلية وطلب المساعدة الأميركية والإسرائيلية في وجه إيران وهم الذين يعلمون تماماً افتقارهم إلى شرعية الحكم فيطلبون المساعدة الخارجية.

كما بات ملحوظاً اعتبار القضية الفلسطينية عبئاً على العرب تحت عنوان الانقاسامات الفلسطينية وعدم التزامهم بعملية السلام في ظل دفع غير مسبوق لذلك من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي بات يجهز لإعلان صفقة القرن بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية.

وبغض النظر عما إذا كان هذا المخطط سينجح أم لا، فإن لبنان سيكون أحد المتضررين الكبار منه وخاصة في موضوع الأجئين وتوطينهم مع كل ما يعنيه هذا الأمر من ضرب لاستقراره من النواحي كافة.

لكن مؤتمر وارسو جاء باهتاً بنتائجه إذ إنه لم يتم حتى إصدار بيان ختامي مشترك في نهاية أعماله كما تقتض أصول المؤتمرات، في الوقت الذي رد فيه البعض السبب إلى التباين

الحاصل حول طريقة التعاطي مع إيران بين الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية الأساسية، بينما حقق خرقا على صعيد إخراج العلاقات الاسرائيلية العربية من السر إلى العلن وهو ما سيستثمره نتنياهو إلى اقصى حد في معركته الانتخابية (في هذا الاطار يمكن فهم التسريب الذي قام به لمحادثات وزراء خارجية عرب حيال إيران واطراف الشرق الاوسط).

حيال ذلك، لم يعد ينفع ذهاب البعض إلى التهديد بالحرب على ايران والمقاومة في لبنان، ومن المرجح أن الإدارة الأميركية تريد استعادة علاقاتها وتفاهماتها مع إيران لكن على أسس جديدة والتوصل الى اتفاق سياسي كامل حول المنطقة ورسم الحدود والخطوط الحمر للمصالح الأميركية، وبالتالي فإن الضغوط الأميركية الحاصلة والتي تبدو قاسية، محكومة بسقف معين وهو عدم استهداف قلب نظام الجمهورية الاسلامية ومحاولة اسقاطها.

وبرغم إخفاق المؤتمر، حاولت الإدارة الأميركية تحقيق مكسب سياسي يعيد لها موقعا رياديا في سياسة الشرق الأوسط بعد التخبط الذي عانته السياسة الاميركية مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي يخوض مشاكل داخلية في فرض سياسته في وجه أخصامه الديموقراطيين. لكن الامر يبدو جليا في كونه ليس مؤتمرا مشابها لمؤتمر مدريد العام ١٩٩١ كما حاولت واشنطن واسرائيل تصويره، ذلك أن مؤتمر مدريد كان يحظى بدعم عالمي، أوروبي ومن الاتحاد السوفياتي حينها الذي كان يعيش ارهاصات السقوط، كما أنه كان مقبولا عربيا وفلسطينيا، وكانت أسسه واضحة بناء على القرارات الدولية. أما مؤتمر وارسو فهو لا يعدو كونه جاء على عجل ونتيجة ظرف سياسي مؤقت عنوانه محاربة إيران، وهو لم يضع أية أسس مستقبلية برغم ما قيل حول اتفاق على متابعة ما تمخض عنه.

لكن ما يقلق في الأمر أن مشهد التطبيع في المؤتمر قد وفر شرعية أكبر بالنسبة الى المطبعين العرب، والتي بنت أسسها زيارة نتانياهو نفسه الى سلطنة عمان في تشرين الاول من العام الماضي.

وفي خضم ذلك، يبدو لبنان أمام خيارين: أو مخالفة رؤية دول عربية يحتاجها، وإما ادارة ظهره إلى ايران. وقد اختار لبنان اللجوء إلى الخيار الأول مدعوما بموقف واضح من العهد الحالي

مدينا بذلك إلى قوة مقاومته، وقد ترى دول عربية في موقف لبنان انشقاها عن الوحدة العربية، على اعتبار أن بيروت ستصبح خارج القرار العربي، وسيتم التعامل معها على هذا النحو مع كل ما يعنيه ذلك من تضيق مالي واقتصادي وزعزعة للوضع على المستويين السياسي والامني، كما سيكون محطة انتقام دائمة على اجندة دول اجنبية كبيرة. لكن لبنان قد مر بمراحل مشابهة لذلك في تاريخه، وكان المثال الأبرز اسقاط اتفاق ١٧ أيار في العام ١٩٨٣، علما أن المرحلة حينذاك كان تشير بوضوح إلى أن المقاومة اللبنانية (على اختلاف تلاوينها) كانت تقف لوحدها في مواجهة اسرائيل والحلف الغربي، وهو أمر تكرر في التسعينيات من القرن الماضي في أوج الأحادية الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وعدم استعادة روسيا الناشئة حينها انفاسها، ومن ثم في العام ٢٠٠٦.

من هنا، سيكون على الدول العربية تفهم موقف لبنان كونه لا يزال في حالة عداء مع اسرائيل. لذا، يبدو ان المخطط حياله في وارسو سيفشل، لكن يؤخذ على الحكومة اللبنانية عدم لحظ خطة جدية حيال طريقة مواجهة التوطين، وهو أمر يشككي منه الفلسطينيون ايضا الذين يواجهون تحديات مصيرية على وقع سلسلة من التطورات السياسية التي تشهدها قضيتهم وفي ظل انقاساتهم غير القابلة للمعالجة. وقد اتخذت الفصائل كافة موقفا مشرفا برفض صفقة القرن، وقد جاء ذلك حتى من قبل السلطة الفلسطينية التي اتخذت قرارا بمقاطعة الادارة الاميركية، واعتبرتها منحازة وليست وسيطا عادلا، بل شريكا مع اسرائيل.

وسيكون على الفلسطينيين في لبنان محاولة لم شملهم في هذه الأثناء، وتفعيل العمل المشترك والتعاون مع السلطات اللبنانية والعهد الحالي على المستويات الأمنية والسياسية، على اساس تحييد الساحة الفلسطينية في لبنان من أية تداعيات للخلافات الداخلية، والعمل على حفظ أمن المخيمات والشتات الفلسطيني في لبنان الذي يعاني من تقليص خدمات الاونروا التي تحاول واشنطن انهاؤها كمشاهد حي على قضية اللاجئين والعودة.

يأتي ذلك علماً أن ثمة تلمساً يسود الشباب الفلسطيني تعبر عنه وسائل التواصل الاجتماعي (التي ليس بوسع الفصائل السيطرة عليها) الذين يطالبون القيادة السياسية الموحدة في لبنان

بتحمل مسؤولياتها كاملة وعدم الاكتفاء بعقد الاجتماعات والتقاط الصور وإصدار البيانات وإلقاء الخطب، على حد تعبير قيادي فلسطيني، وترجمة المواقف إلى أفعال، وزيارة المخيمات والوقوف على معاناة شعبها، ومحاولة تجاوز انقاسامات الداخل في الوقت الذي تمر فيه القضية الفلسطينية في أخطر مراحلها.

ضغط أميركي داخلي

بدا منذ ما قبل انعقاد مؤتمر وارسو أن المؤتمر يشكل فاتحة لبداية حملة أميركية لتشديد العقوبات على حزب الله، وينبئ بالتالي بمرحلة من التشدد الأميركي في مراقبة الحكومة اللبنانية، والنظام المصرفي اللبناني والتي بدأت فعلا منذ مدة بتحريك لافت للسفارة الأميركية في بيروت وزيارات موفدين أميركيين كان آخرها زيارة وكيل الخارجية الأميركية للشؤون السياسية دايفيد هيل، ومساعد وزير الخزانة لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب مارشال بيلينغسلي.

وكان لافتا من الزيارات الأميركية تشديد المسؤولين الأميركيين على عدم اعطاء الحزب نفوذا أكبر في السياسة الداخلية وتركيزهم على عدم استعمال الحزب لوزارة الصحة لتمويل انشطته الصحية وغيرها، ما دفع الامين العام للحزب السيد حسن نصر الله الى وضع حد لهذا الامر عبر التأكيد أن الوزارة لن تساعد حزب الله بل لربما أن العكس هو صحيح، كون تشديده على عدم شرعية استغلال الحزب للوزارة لن تشكل مبررا مقنعا بالنسبة الى كارهي الحزب.

لكن كان ملاحظا خلال الأيام الماضية أنه من خارج سياق الأجواء الايجابية التي تحاول مختلف القوى السياسية، وعلى رأسها حزب الله، تعميمها، جاء التصريح التصعيدي للسفيرة الأميركية في بيروت إليزابيث ريتشارد، بعد لقائها رئيس الحكومة سعد الحريري في السراي الحكومي، بالنسبة إلى قلق بلادها من الدور المتزايد لحزب الله في الحكومة، ما دفع بالكثيرين

إلى السؤال عما إذا كان ذلك يؤشر إلى مرحلة جديدة، عنوانها رفع مستوى الضغوط أو الرقابة من جانب الولايات المتحدة على لبنان؟

ثمة وجهة نظر تقول على هذا الصعيد أن هذه التصريحات تحمل في طياتها إنطلاق مرحلة جديدة من التعامل مع الساحة اللبنانية، في ظل تناغم مع ذلك من قبل بعض الشخصيات والقوى المحلية. لكن وجهة النظر هذه تصطدم بواقع أنه على الصعيد الداخلي لا يوجد ما يستدعي تبذلا على مستوى المواقف الدولية أو الإقليمية، وهو أمر كان في السابق واستمر مع تشكيل الحكومة. إذ ان الأفرقاء كافة يدركون أنه لا يوجد من بينهم من هو قادر على التحكم وحده في مفاصل اللعبة السياسية، وبالتالي فان معظم الملفات أو القرارات ستخضع لمبدأ التسويات التي يشاركون فيها.

وإذا كان ثمة استهداف أميركي لحزب الله في هذه الآونة، فإن ذلك، في ظل الوضع المتوتر في الإقليم، وفي ظل كون ذلك

يستهدف مكونا أساسيا في البلاد، فإنه يعني إستهدافا لكل البلد، وبالطبع فإنه سيفجر البلد الذي يشكل حزب الله، شاء من شاء، صمام الأمان له.

من هنا، لا مصلحة غربية في التصعيد على الساحة اللبنانية، نظرا إلى أن هذا يعني فرض المزيد من الضغوط الإقتصادية، على أساس أن الضغوط العسكرية والأمنية غير واردة، وهي تؤثر بالدرجة الأولى على حلفاء تلك الدول، في حين أن حزب الله هو خارج الدائرة الإقتصادية والمالية.

ومن الواضح أن المرحلة الحالية ليست للسجلات السياسية بل للتهدئة، نظرا إلى أن الجميع يريد التركيز على الملفات الإقتصادية والإجتماعية التي تهم اللبنانيين، في الوقت الذي لا تعدو هذه المواقف الأميركية كونها تكرارا لمواقف كثيرة سابقة، من دون أن يعني هذا الأمر أن على لبنان الاستخفاف بها وهي تشكل دليلا جديدا على الانتهاكات السافرة للسيادة اللبنانية، التي تقوم بها السفارة الأميركية باستمرار، وسعيها المستمر للتحريض ضد المقاومة وإثارة الفتنة الداخلية

في مواجهتها، وهو أمر يدركه اللبنانيون تماما، بينما ليس أمام حلفاء واشنطن من بديل لحماية استقرار البلاد والانطلاق في عمل حكومي مثمر.

هذا الأمر من شأنه مواجهة الهجمة الاميركية الحالية التي قد تتكرر في أشكال متنوعة في المرحلة المقبلة، علما أن التحذير الاميركي الأخير جاء بعد أيام قليلة من تشكيل الحكومة، ما يعني رغبة اميركية في فرض أجندة معينة على الحكومة، وشد عصب ما تبقى من قوى ١٤ آذار، بعد أن أصابهم التشتت، لا بل يمكننا اعتبار أن حركة ١٤ آذار برمتها قد باتت سياسيا من الماضي، وإن بقيت في وجدان الكثير من شرائحها الشعبية.

وإذا كانت التطورات في المنطقة تشير إلى شبه هزيمة لمحور واشنطن، انطلاقا من سوريا، إلا أن الرئيس الاميركي دونالد ترامب يريد الإيحاء بأنه لم يخرج من المنطقة سوى بعد هزيمته لتنظيم داعش، وانه لا يزال يحتفظ بأوراقه في المنطقة، ولبنان من ضمنها.

من هنا، يبدو المعنى الأهم اليوم لاستراتيجية الولايات المتحدة هو الاستمرار في الإعلان عن مواجهة وتعقب حزب الله، مع تشديد الضغط عليه بعقوبات قاسية تطوقه وتحاول عبثا خنقه ماليا بما يمنع عليه أية محاولة للتمدد والإمساك بلبنان، لكن الامر لا يعدو كونه اعلاميا أكثر منه واقعا على الارض.

كما أن الإدارة الاميركية ستجهد، في ناحية موازية، لمنع التقارب اللبناني مع سوريا، هذه المرة من بوابة موضوع النازحين. ويبدو من الواضح أن ثمة انزعاجا أميركيا سجل مؤخرا من زيارة وزير النازحين صالح الغريب إلى سوريا، علما أن الإدارة الاميركية تدرك عبر سفارتها في لبنان وعبر غيرها من المصادر، أن تلك الزيارة تمت بالتنسيق مع الجهات اللبنانية الرسمية وبغض نظر من قبل بعضها، مهما صدر نفي لذلك.

كما يبدو أنها محاولة لفرملة أي خروج عما تعتبره واشنطن تخطيا لمبدأ النأي عن النفس تجاه الازمة في سوريا. وقد سجل انزعاج أميركي من المواقف الصادرة عن وزير الدفاع الياس بو صعب، الحليف للتيار الوطني الحر، في مدينة ميونيخ الاميركية حول المنطقة الآمنة على

الحدود السورية التركية، والتي اعتبرت متناغمة مع موقف النظام في دمشق، وقد انبرى حلفاء واشنطن في لبنان الى انتقادها.

في المقابل، نجحت واشنطن في منع لبنان من الاستفادة من القدرات الايرانية في مجالات كالكهرباء والجيش، علما ان ذلك لم يشكل مفاجأة كون الامر غير ناضج اليوم، برغم ان لبنان سيكون متضررا من ذلك.

لتلك الأسباب، تبدو واشنطن قلقة من زهاب الأمور في البلد أكثر لصالح محور المقاومة، وتريد توجيه رسالة بأنها لا تزال متواجدة ولها مصالحها، موجهة رسائلها مباشرة، كما عبر حلفاءها في لبنان.

من جهته، يدير رئيس الجمهورية ميشال عون الأمور بحكمة، وهو العالم أن لبنان لا يستطيع أن يقف ضد الولايات المتحدة في المطلق، لكنه ليس معها في قضاياها المصيرية، وخاصة في قضية المقاومة وقضية النازحين التي كان لرئيس الجمهورية حولها موقفا بالغ الاهمية برفضه فرضية انتظار الحل السياسي في سوريا.

وقد تشهد الساحة اللبنانية مزيدا من المواقف الاميركية الضاغطة، كغيرها من الساحات في المنطقة، قبيل الانتخابات الاسرائيلية، لإظهار أن الرئيس الاميركي دونالد ترامب يدير سياسة المنطقة (وهو ما دفعه الى قرار الابقاء على ٢٠٠ جندي في سوريا) موفرا لرئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو الطرف الأمل للقيام بحملته الانتخابية في ظل الحلف الوثيق الذي يعقده الجانبان، تحضيرا لمؤامرتهم الكبرى بإسقاط القضية الفلسطينية عبر ما يسمى بصفقة القرن، كما عبر ضرب تلك القضية مع محاولتهما تحجيم إيران وإضعافها، وليس ضربها كون ذلك سيرتب نتائج سلبية على الكيان الاسرائيلي، علما ان هذا الموضوع قد يكون خلافا بين الجانبين، في ظل رغبة اسرائيلية متهورة في ضرب ايران، وأخرى أميركية مؤداها لجم وإضعاف إيران ودفعها إلى تقديم تنازلات كبيرة.